رابطة النّاخبات التّونسيّات

Ligue des Électrices Tunisiennes

برنامج مموّل من الاتّحاد الأوروبي

تدقيق النوع الاجتماعي للبلديات النموذجيّة

التقرير السنوي الأوّل

2018

برنامج ممولّ من الاتّحاد الأوروبي

تقرير حول تدقيق النوع الاجتماعي للبلديّات النموذجيّة

التقرير السنوي الأوّل

2018

فهرس التقرير

المقدّمة..... 1

الإطار العام لتدقيق النّوع الاجتماعي..... 2

منهجيّة تدقيق النّوع الاجتماعي 4

مراحل تدقيق النّوع الاجتماعي 3

المحور الاوّل:متطلّبات إدماج مقاربة النّوع الاجتماعي في التّخطيط و الميزانيّة على المستوى المحلّي..... 5

I. الاساليب المنهجيّة لادماج مقاربة النّوع الاجتماعي في السّياسات و الميزانيّات المحلّية 5

II. اهمّ مراحل الميزانيّة المحليّة المراعية للنّوع الاجتماعي 8

III. المداخل الرئيسيّة للنّوع الاجتماعي في الميزانيّة التّشاركيّة المحلّيّة..... 11

أ. مداخل النّوع الاجتماعي في مرحلة التّخطيط 12

ب. مداخل النّوع الاجتماعي في مرحلة الصّياغة 12

ج . مداخل النّوع الاجتماعي في مرحلة المصادقة..... 13

المحور الثاني: نتائج تدقيق النّوع الاجتماعي للبلديّات النّموذجيّة..... 14

1. تمثيليّة النساء بالمجالس البلديّة 15

2. الادارة البلديّة: تحليل توزيع الوظائف بين النساء والرّجال بالبلديّات 18

3. مراعاة السياسات البلديّة و الاستثمار البلدي للنوع الاجتماعي..... 19

4. الدّعم البلدي للجمعيّات 21

5. المعوقات و النّقائص 22

الملاحق 24

الملحق الأوّل : معجم المصطلحات الخاصة بالميزانيّة المراعية للنوع الاجتماعي 24

الملحق الثاني : المذكّرة التوجيهيّة حول تدقيق النوع الاجتماعي للبلديّات النموذجيّة 26

الملحق الثالث : منهجيّة تدقيق النوع الاجتماعي 29

الملحق الرابع : ملخّص تقرير تدقيق النوع الاجتماعي باللغة الفرنسيّة 33

مقدّمة

أنجزت رابطة الناخبات التونسيّات تدقيق النوع الاجتماعي للبلديّات النموذجيّة للسنة الأولى 2018 في إطار برنامجها المموّل من الاتّحاد الأوروبي **"من أجل ديمقراطيّة تشاركيّة وشاملة في تونس"** للفترة 2018-2020 وذلك دعما لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التنمية المحليّة وفق التجارب الدوليّة الناجحة وتطبيقا لالتزامات تونس في مجال تمويل المساواة بين الجنسين.

ويشمل البرنامج 16 بلديّة نموذجيّة[1] بمناطق تونس الكبرى ونابل ومدنين وجندوبة تمّ إبرام اتفاقيّات شراكة معها حول الديمقراطيّة المحليّة التشاركيّة والمراعية للنوع الاجتماعي. وأنجزت الرابطة بمقتضى هذه الاتّفاقيّات خلال السنة الأولى من البرنامج دورات تدريبيّة لفائدة 100 مستفيد(ة) من المستشارات والمستشارين البلديّين ومن موظفات وموظفي البلديّات حول **"الحوكمة المحليّة المراعية للنوع الاجتماعي"**[2] فضلا عن تنظيم سلسلة من اللقاءات بينهم وبين مواطنات ومواطني هذه البلديات ومكوّنات المجتمع المدني في شكل "مقهى بلدي" قارب عددها الثلاثين والتي أمّنها الميسّرات والميسّرون الذين تمّ تدريبهم لهذا الهدف. وتمحورت هذه اللقاءات البلديّة حول احتياجات التنمية المحليّة لا سيّما دعم مبادئ التشاركيّة والانفتاح في الحكم المحلي وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي بالميزانيات التشاركيّة المحلية.

وقد تمّ إنجاز مهمّة تدقيق النوع الاجتماعي لسنة 2018 بكلّ من بلديّة سيدي حسين ونابل ومدنين وطبرقة التي أظهرت تعاونا تامّا مع الرّابطة تكريسا لمبادئ التشاركيّة وانفتاح المجالس البلديّة التي أفرزتها أوّل انتخابات بلديّة بعد دستور 2014.

وإذ تتوجّه رابطة الناخبات التونسيّات بجزيل الشكر للبلديّات النموذجيّة على تعاونها وانفتاحها وخاصّة رئيسات ورؤساء المجالس البلديّات وكافّة المستشارات والمستشارين البلديّين والكتّاب العامّين وموظفات وموظفي هذه البلديّات، فإنّها تعوّل على حسن تفاعلهم مع التوصيات الواردة بهذا التقرير من أجل مأسسة الميزانيّات المحلية المراعية للنوع الاجتماعي والاستجابة لحاجيات المواطنات والمواطنين بهذه البلديّات في كنف المساواة التامة المنصوص عليها بالدستور وبمجلّة الجماعات المحليّة.

الإطار العام للتدقيق

[1] أمضت رابطة الناخبات التونسيات اتفاقيات شراكة مع 16 بلدية وهي: بلديات أريانة ورواد وسيدي حسين وسيدي بوسعيد بتونس الكبرى وبلديّات نابل وقليبية ومنزل تميم والهوارية بنابل وبلديات طبرقة والخمايرية ووادي مليز والقلعة-مدن-فرغسان بجندوبة وبلديات جربة حومة السوق وجربة أجيم وجرجيس ومدنين بمدنين. وتضمّنت اتفاقيّات الشراكة أربعة محاور: التكوين وتعزيز القدرات والمرافقة للمستشارات والمستشارين البلديّين - تيسير جلسات تشاركيّة بين البلديّة والمواطنتن والمواطنين والمجتمع المدني (مقهى بلدي) - المرافقة في التخطيط والبرمجة لبرنامج بلدي مراعي للنوع الاجتماعي - تدقيق النوع الاجتماعي لميزانيّة البلديّة.

[2] تمّ تنظيم الدورة التدريبيّة حول "الحوكمة المحليّة المراعية للنوع الاجتماعي" لفائدة المستشارات والمستشارين البلديّين بالبلديّات الممضية على اتفاقيّات الشراكة بتاريخ 28 و29 و30 سبتمبر 2018 وثلاث دورات تدريبيّة موجّهة للموظفات والموظفين بهذه البلديّات بتواريخ 29 و30 نوفمبر 2018 و1 و2 ديسمبر 2018 و8 و9 ديسمبر 2018.

تمّت دسترة اللامركزيّة في تونس بمقتضى أحكام الباب السابع من دستور 2014 والذي أحدث ثلاث أصناف من المجالس المحلية المنتخبة وهي: المجالس البلديّة والمجالس الجهويّة ومجالس الأقاليم والتي تقوم على مبدأي الانتخاب والتدبير الحر وتتمتّع بالشخصية القانونيّة والاستقلاليّة الإدارية والماليّة.

وباعتبار السلطة المحلية هي أقرب سلطة إداريّة للمواطنات والمواطنين حيث تمثّل السلطة المركزية في نطاق ترابي معيّن، فإنّ المجالس المحلية المنتخبة تعتبر من ضمانات التأسيس للحكم التشاركي الدّيمقراطي وتقوية دعائم الديمقراطيّة المحليّة نظرا إلى أنّ اللامركزيّة في مفهومها الدستوري الجديد تهدف إلى تشريك المواطنات والمواطنين في السياسات وفي البرامج التنموية بشكل مباشر على المستوى المحلّي بما يلبّي احتياجاتهم ويستجيب لتطلعاتهم التنموية في مناطق عيشهم.

وفي هذا الإطار، تشكّل الميزانية المحلية المراعية للنوع الاجتماعي أداة تنطوي على أنموذج جديد ومختلف في التصوّر والتخطيط للتنمية المحلية التشاركية والمتوازنة والعادلة حيث يتمّ إدماج مقاربة النوع الاجتماعي صلب دورة الميزانية بما يتماشى مع مبادئ الحكم الرشيد. إذ تركّز هذه الأداة على احتياجات المواطنات والمواطنين على حدّ السواء وتدمج أبعاد النوع الاجتماعي ذات الصلة في التخطيط وفي مسار الميزانية.

ويعتبر هذا الأنموذج من الميزانيّة حسب التجارب الدوليّة الناجحة أداة قوية في السياسة المالية لتوجيه الموارد اللازمة لتمويل وتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. ويعتبر على المستوى الدّولي أداة لتغيير المجتمعات، ليس من خلال القضاء على الأسباب الجذرية للتمييز وعدم المساواة الهيكلية فحسب، ولكن أيضا من خلال إشراك النساء والفتيات، وغيرها من الفئات في السياسات العامة في عمليّة التنمية.

وفي هذا المجال، أنجزت رابطة الناخبات التونسيات في إطار برنامج "من أجل ديمقراطيّة شاملة ومندمجة في تونس" المموّل من الاتحاد الأوروبي تدقيقا للنوع الاجتماعي لسنة 2018 بالبلديّات النموذجيّة المشمولة باتفاقيات التعاون ضمن البرنامج وهي بلديّات سيدي حسين ونابل ومدنين وطبرقة والذي تتشرف بتقديمه للمجالس البلديّة ولموظفات ولموظفي هذه البلديّات ولمكوّنات المجتمع المدني المحلّي وكافّة الجهات المتدخّلة في الشأن المحلّي بما يضمن تبنّي نتائجه وتفعيل توصياته بهدف تطوير برامج تنموية ملائمة ومستجيبة لاحتياجات وتطلّعات كافة الفئات من مواطنات ومواطنين بالبلديّات المشمولة بالتدقيق.

منهجيّة التدقيق

تدقيق النوع الاجتماعي للميزانيّات البلديّة هو تدقيق اجتماعي يختلف عن بقية أصناف التدقيق الإداري والمالي. وهو عبارة عن مسار تشاركي للتقييم الذاتي يتطلب جمع وتحليل البيانات والمعطيات داخل البلدية وخارجها. ويعتمد هذا التّدقيق تقنيات التحليل الكمي والنوعي.

ويهدف تدقيق النوع الاجتماعي إلى تطوير قدرات البلدية وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف وتقييم أنشطتها في مجال المساواة بين الجنسين. كما يساهم في نشر ثقافة إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات المحلية والبرامج البلدية وهياكل التسيير والإشراف. ويمكّن هذا التدقيق من التأكد من نجاعة الممارسات والآليات الإدارية الموجودة على المستوى المحلي لضمان مساواة النوع الاجتماعي.

وبمقاربة نتائج التدقيق لسنوات متتالية، يمكن متابعة وتقييم التقدم المسجّل في مجال إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التنمية المحلية فضلا عن تحديد المعلومات والمعطيات والممارسات وأنماط السلوك التي تسهم إيجابيا في تكريس أبعاد مساواة النوع الاجتماعي صلب البلدية.

وتوفّر نتائج تدقيق النوع الاجتماعي لميزانيّات البلديّات قاعدة لتشخيص الثغرات والصعوبات والعوائق في مجال تكريس هذه المقاربة ضمن الحكم المحلي كما يهدف التدقيق إلى تقديم التوصيات اللازمة للتحسين والتجديد في حدود الإمكان علاوة على عرض الممارسات الفضلى في مجال تحقيق تمويل المساواة.

وتُضمّن نتائج التدقيق حسب التجارب الدوليّة الناجحة في تقرير يحتوي على التوصيات التي من شأنها أن تمكّن من تحسين أداء البلدية في مجال التناصف والمساواة بين الجنسين.

ويكشف هذا التقرير عن قدرة البلدية ومدى انخراطها والتزامها في مجال إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات والميزانيّات المحليّة ويحدّد أيضا احتياجات التكوين والتدريب في المجال وآليات ومنهجيّات إدماج هذه المقاربة فضلا عن اقتراح خطة عملية والموارد المالية اللازمة لذلك.

مراحل التدقيق

أوّلا: الأعمال التحضيريّة للتدقيق

شملت أعمال التدقيق للبلديّات النموذجيّة أعمالا تحضيريّة تضمّنت المراحل التالية:

1. **إبرام اتفاقيات الشراكة مع البلديّات النموذجيّة**

2. اختيار البلديات المعنيّة بالتدقيق للسنة الأولى من البرنامج وموافقتها على عمليّة التدقيق
3. تعيين مسؤول تواصل من قبل البلديات مع الخبير
4. استعداد البلديات للتدقيق
5. جمع الوثائق والمعطيات حول موضوع التدقيق
6. دراسة الوثائق والمعطيات

ثانيا: الانطلاق في عمليّة التدقيق

تولّى الخبير إبّان الانطلاق في عمليّة التدقيق عقد اجتماعات مع المسؤولين البلديين بمقرّات البلديّات المعنيّة وذلك بحضور رئيسات ورؤساء المجالس البلديّة والكتاب العامين لديها ورئيسات ورؤساء اللجان المعنيّة لا سيّما لجنة المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين ولجنة التخطيط والماليّة ولجنة الديمقراطيّة التشاركيّة والحوكمة المفتوحة للتعرّف على تنظيم البلديّة وتركيبة اللجان وسيرورة أعمالها وعمليّة البرمجة السنوية للميزانيّة.

كما تضمّنت الأعمال التحضيريّة كذلك عقد لقاءات مع الإطارات البلديّة ومع المسؤول المكلّف بالتواصل لتعميق المعرفة ببرامج البلديّة وتنفيذها وعلاقة البلدية مع المواطنات والمواطنين.

ثالثا: أعمال التدقيق

شملت أعمال التدقيق كلّ الوثائق والمعطيات التي تحصّل عليها الخبير ومناقشة نتائجها لا سيّما الوثائق المتعلّق بالتنظيم والوثائق المرتبطة بالميزانيّة والتي دعّمتها المحاورات المباشرة مع عضوات وأعضاء المجلس البلدي والمحاورات مع الكاتب العام للبلديّة ورؤساء المصالح والأعوان الإداريين والأعوان الفنيين بالبلديات.

ثالثا: استخلاص نتائج التدقيق ومتابعة التوصيات

تمّ في نهاية التدقيق صياغة ملخّص لنتائج التدقيق والذي كان محلّ تواصل ونقاش مع البلديّات المعنية وخاصة المجلس البلدي والأعوان البلديين. وتمّ بناء على هذه النتائج صياغة تقرير تدقيق النوع الاجتماعي معزّزا بالتوصيات اللازمة والتي ستكون محلّ متابعة مشتركة من قبل الرابطة والبلديّات المشمولة بالتدقيق.

المحور الأوّل : متطلّبات إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والميزانية على المستوى المحلّي

تمرّ عمليّة تدقيق النوع الاجتماعي حتما عبر مجهود بيداغوجي يؤمّنه الخبير الذي يتولى القيام بالتدقيق لضمان إلمام المجلس البلدي والإطارات البلديّة بمتطلّبات إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والميزانية على المستوى المحلّي بهدف ترجمتها على أرض الواقع. وتمثّل هذه المتطلّبات المعايير الرقابيّة المعتمدة في عمليّة التدقيق والتي يتمّ التواصل بشأنها مع البلديّات المعنيّة لإبراز ما يجب القيام به لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي على المستوى المحلي.

وقد تمّ الاعتماد في وضع هذه المتطلبات – المعايير على المرجعيّة الدوليّة[3] وعلى التجارب الناجحة في المجال[4]. كما مثّلت هذه المتطلّبات جزءا هامّا من مضمون الدورات التدريبيّة التي أمّنتها رابطة الناخبات التونسيّات لفائدة المستشارات والمستشارين البلديّين والموظفات والموظفين بالبلديّات النموذجيّة[5].

I. الأساليب المنهجيّة لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات والميزانيّات المحلية [6]

تمثّل بيانات الميزانيّة المحليّة المراعية للنوع الاجتماعي[7] إطار المسؤوليّة الخاصّ بالنوع الاجتماعي وتعدّه البلديّة لتعبّر عن التزامها بالأخذ بعين الاعتبار المسائل المرتبطة بالنوع الاجتماعي في مجالات تدخّلها. وتُضمّن بيانات الميزانيّة المراعية للنوع الاجتماعي بالوثيقة الإطارية للميزانيّة وتقدّم للمجلس البلدي للمصادقة عليها. وتبرهن بيانات الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي على رغبة البلديّة في العمل ضمن احترام مساواة النوع الاجتماعي.

ويتمّ استخدام العبارات المرجعيّة للميزانيّة ضمن بيانات الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي مع اختيار برامج وبرامج فرعية ومخرجات وأنشطة ومؤشرات موجودة واعتمادات مرصودة. وهو ما يسهّل على الساهرين على إعداد الميزانيّة المحليّة مهمّة إعداد هذه البيانات وعلى المجتمع المدني وعموم المواطنات والمواطنين قراءة وفهم بيانات الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي المقدّمة من قبل البلديّة. ويتمّ التركيز في صياغة بيانات الميزانيّة المراعية للنوع الاجتماعي على المخرجات عوضا عن الإنجازات باعتبار أنّ المخرجات يمكن الحصول عليها خلال السنة الماليّة.

ويتمّ إعداد بيانات الميزانيّة المحليّة المراعية للنوع الاجتماعي وفق خمس خطوات مبيّنة في الرسم البياني الموالي.

---

[3] "دليل الميسرين في مجال الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي: مقاربة عملية" - هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمعهد الافريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط - 2016.

[4] وثيقة "مبادرات في مجال الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي: الاستراتيجيات والمفاهيم والتجارب" ووثيقة "تطبيق الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي: دليل التكوين" - هيئة الأمم المتحدة للمرأة وهيئة الأمم المتحدة للسكان.

[5] الدورات التدريبيّة حول "الحوكمة المحليّة المراعية للنوع الاجتماعي" لفائدة المستشارات والمستشارين البلديّين بتاريخ 28 و29 و30 سبتمبر 2018 ولفائدة الموظفات والموظفين البلديّين بتواريخ 29 و30 نوفمبر 2018 و1 و2 ديسمبر 2018 و8 و9 ديسمبر 2018.

[6] الدليل الفني النموذجي حول "التخطيط التشاركي لبرامج التنمية المحليّة حسب مقاربة النوع الاجتماعي" - رابطة الناخبات التونسيات 2018

[7] دراسة رابطة الناخبات التونسيّات حول "مأسسة الميزانيّة المراعية للنوع الاجتماعي في تونس" - عائشة بنبلحسن - 2018

الشكل رقم 1: الخطوات الخمسة لتحليل الميزانيّة المراعية للنوع الاجتماعي

وتقدّم بيانات الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي وفق أنموذج مرجعي يتمّ إعداده من قبل المسؤول عن وضع برامج الميزانيّة وفق الجدول التالي:

البرنامج: عنوان البرنامج المحلي				
البرنامج الفرعي: عنوان البرنامج الفرعي				
تحليل وضعية النوع الاجتماعي	التأثيرات	النشاط	المؤشر	الميزانية المخصصة

الجدول رقم 1: الأنموذج المرجعي لبيانات الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي

وباعتبار أهمية إعداد بيانات الميزانيّة المراعية للنوع الاجتماعي لما لها من تأثير على نجاح عمليّة إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في الميزانيّة المحليّة، فإنّه تجدر الإشارة إلى أنّه ينبغي الأخذ بعين الاعتبار للتفاصيل التالية عند إعداد الجدول المتعلق ببيانات الميزانية المحليّة:

1. تحليل وضعيّة النوع الاجتماعي

ينبغي أن يتضمّن هذا التحليل وصفا لمشاكل المجتمع التي تتطلّب تدخّلا من البلديّة في إطار البرنامج الفرعي المذكور. ويجب أن يركّز الوصف على جوانب المشكل المرتبطة بالنوع الاجتماعي.

2. تحديد التأثيرات التي ينبغي إنتاجها

بهدف حلّ المسائل المرتبطة بالنوع الاجتماعي والتي تمّ التفطّن إليها من خلال تحليل الوضع. وينبغي أن تستخرج هذه العناصر من وثيقة المخطط الاستثماري البلدي، لكن يمكن أن يتمّ تعديلها لضمان الأخذ بعين الاعتبار لمقاربة النوع الاجتماعي. ومن الضروري ضمان الانسجام بين التأثيرات المضمّنة بالمخطط الاستثماري البلدي وبيانات الميزانية المحلية المراعية للنوع الاجتماعي. ينبغي أن تكون التأثيرات مترابطة مع الأنشطة السنوية المضمّنة بالمخطط السنوي للاستثمار. ولا يجب أن تبنى التأثيرات على فرضيات حول أعمال وأنشطة لا تدخل في مجال تدخّل البلديّة.

3. تحديد الأنشطة التي ستنفّذها البلديّة بهدف إنتاج التأثيرات المذكورة

يمكن القيام بعديد الأنشطة بعنوان نفس التأثير. وفي هذا المجال، ينبغي كذلك أن يتمّ استخراج هذه الأنشطة من المخطط الاستثماري البلدي مع إمكانيّة إدخال بعض التعديلات. ومن الضروري ضمان الانسجام بين الأنشطة صلب المخطط الاستثماري البلدي وبيانات الميزانية المحليّة المراعية للنوع الاجتماعي.

4. وضع مؤشرات خصوصيّة

يجب أن تمكّن هذه المؤشرات من قياس مدى تحقيق كلّ أثر. يتمّ وضع مؤشر على الأقل لكلّ أثر وينبغي أن يتمّ تقسيم المؤشرات حسب الجنس أو حسب البيانات الجنسانية الخصوصيّة.

5. تحديد الميزانية المخصصة للبرنامج الفرعي

ينبغي تضمين البرامج الفرعيّة في الخانة الأخيرة من الجدول مع التنصيص عند الحاجة على رصد الاعتمادات للأنشطة المرتبطة بدعم النوع الاجتماعي.

وبهدف إنجاز تحليل النفقات في الميزانية المحليّة، ينبغي إعداد جداول حول أعوان البلديّة بالإضافة إلى جدول بيانات الميزانية المحليّة المراعية للنوع الاجتماعي. ويعطي جدول الأعوان لمحة عن توزيع الوظائف بالبلديّة بين النساء والرجال.

ويبيّن الجدول النموذجي الموالي كيفيّة تحليل توزيع الأعوان في البلديّة حسب الوظيفة والجنس:

المستوى	المجموع	النساء	الرجال	نسبة النساء
الكاتب العام				
الإدارات				

المصالح				
الأعوان الفنيون				
أعوان المساندة				
المجموع				

الجدول رقم 2: جدول توزيع الوظائف بين النساء والرجال بالبلديّة

ومن المفترض أن تمكّن بيانات الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي البلديّة من تقييم تكلفة الإدماج الأفضل للنساء في مراكز القرار وأن تأخذ هذا المعيار بعين الاعتبار في الميزانية.

II. أهمّ مراحل الميزانية المحلية المراعية للنوع الاجتماعي

يمرّ وضع الميزانيّة المحليّة المراعية للنوع الاجتماعي حسب المرجعيّة الدوليّة لمبادرات الميزانيّة المراعية للنوع الاجتماعي والتجارب الناجحة في المجال بخمسة مراحل كما هو مبيّن بالشكل التالي:

الشكل رقم 2: المراحل الخمسة لتركيز الميزانية المحليّة المراعية للنوع الاجتماعي

ويشتمل أنموذج الخمس خطوات المستوحى من التجارب الدوليّة الناجحة في مجال الميزانيّة المحليّة المراعية للنوع الاجتماعي على المراحل التالية:

- المرحلة الأولى: تصنيف أنظمة المعلومات وقواعد البيانات وفق معيار النوع الاجتماعي

يتطلّب اعتماد أنموذج الميزانيّة المحليّة المراعية للنوع الاجتماعي في تونس تحديد الإشكاليّات والفوارق المبنيّة على النوع الاجتماعي ووضع مؤشرات صلب البرامج ومتابعتها. ولتحقيق هذه الغايات، ينبغي توفير بيانات ومعلومات حول النوع الاجتماعي في كافّة المجالات وذلك بالعمل على تصنيف أنظمة المعلومات والبيانات ضمن ميزانيات البلديّات وفق معيار النوع الاجتماعي. ومن شأن توفير بيانات مصنّفة

حسب معيار النوع الاجتماعي وإتاحتها في شكل تقارير وقواعد بيانات أن يمكّن لاحقا من تبويب النفقات صلب الميزانيّة المحلية المراعية للنوع الاجتماعي.

ويشمل تصنيف البيانات والمعلومات وفق معيار النوع الاجتماعي تصنيف المستفيدين من السياسات المحليّة أو الخدمات بالإضافة إلى تصنيف مقدّمي هذه الخدمات.

- المرحلة الثانية: تبويب النفقات المرصودة في الميزانيّة المحليّة وفق ثلاثة أصناف

يتمّ تبويب النفقات المرصودة في الميزانيّة المحليّة والموجّهة للنوع الاجتماعي ضمن ثلاثة أصناف حسب درجة ارتباطها بالنوع الاجتماعي:

أ- الصنف الأوّل: النفقات الموجهة بشكل مباشر للنوع الاجتماعي

تشمل هذه النفقات الاعتمادات المرصودة في الميزانيّة المحليّة والموجّهة للبرامج والمشاريع والأنشطة التي تستهدف تلبية حاجيّات النوع الاجتماعي. ويكون المستفيدون من هذه الاعتمادات فئات معيّنة وفق معيار النوع الاجتماعي على غرار الاعتمادات الموجّهة للنساء المسنّات أو للنساء الريفيّات والاعتمادات الموجّهة لدعم تواجد المرأة في مراكز القرار والاعتمادات الموجّهة للرّجال في السياسات ذات الصلة كبرنامج الصحّة الإنجابيّة مثلا.

ب- الصنف الثاني: النفقات التي تعزّز مساواة النوع الاجتماعي

تشمل هذه النفقات الاعتمادات المرصودة في الميزانيّة المحليّة والتي تهدف إلى التمكين الاقتصادي للنساء منها على سبيل المثال النفقات الموجّهة لتمكين النساء من وسائل الإنتاج ومن البنية التحتيّة لتسهيل عملهنّ وبرامج الانتداب والإدماج المهني للنساء التي تخصّص نسبة معيّنة لفائدة النساء بالإضافة إلى التمثيل العادل للنساء في مراكز القرار من خلال رصد اعتمادات خصوصية للبرامج التي تمكّن النساء من تقلّد مناصب المسؤوليّة.

ج- الصنف الثالث: النفقات المحايدة أو المشتركة

يشمل هذا الصنف النفقات العامّة المرتبطة بالخدمات العموميّة المقدّمة لعموم المواطنين والمواطنات وبالتالي فهي نفقات مشتركة لكلا الجنسين وهي نفقات غير مباشرة باعتبارها متاحة لكليهما. ويتمّ بخصوص هذه النفقات تحديد المستفيدين من هذه الخدمات أو النفقات المشتركة حسب معيار النوع الاجتماعي (بالاعتماد على مؤشرات توزيع) وإفراد النفقات المخصّصة للنساء ضمن النفقات المشتركة بالاستناد إلى نسبة استفادتهنّ من هذه الخدمات.

- المرحلة الثالثة: تجميع النفقات الموجّهة للنوع الاجتماعي

تكون هذه المرحلة مرحلة أساسيّة وحاسمة في عمليّة وضع الميزانيّة المحليّة المراعية للنوع الاجتماعي باعتبارها تجمّع كافّة النفقات الموجّهة للنوع الاجتماعي المباشرة منها وغير المباشرة. حيث أنّه بالاعتماد على تصنيف أنظمة المعلومات وقواعد البيانات الذي تمّ القيام به في المرحلة الأولى وبالاستناد إلى تصنيف النفقات حسب الأصناف الثلاثة المبيّنة بالمرحلة الثانية، يتمّ في هذه المرحلة تجميع النفقات الموجّهة للنوع الاجتماعي في البرامج والسياسات المحليّة مع مراعاة الخصوصيّات القطاعيّة للبرامج.

وتسهّل هذه المرحلة صياغة وبلورة الميزانيّة المحليّة المستجيبة للنوع الاجتماعي كما تلبّي حاجيّات الشفافية والمساءلة باعتبار أنّ تجميع النفقات الموجّهة للنوع الاجتماعي صلب الميزانيّة المحليّة من شأنه أن يمكّن من مساءلة البلديّة حول حجم هذه النفقات ومكوّناتها ومؤشرات الأداء المتعلّقة بها.

- المرحلة الرّابعة: تصميم الميزانيّة المحليّة المراعية للنوع الاجتماعي

يتطلّب تصميم الميزانيّة المحليّة المراعية للنوع الاجتماعي وصياغتها وفقا لأفضل الممارسات الدوليّة في المجال استيفاء كافّة المراحل السّابقة مع ضرورة استيفاء الشروط والمقتضيات التالية:

أوّلا: إعداد المخطط الاستثماري البلدي والمخطط السنوي للاستثمار باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي بما يسهّل إعداد الميزانيّة التقديريّة السنويّة للنوع الاجتماعي على مستوى البلديّة

ثانيا: إعداد بيانات الميزانيّة المحليّة المراعية للنوع الاجتماعي وفق نماذج وجداول موحّدة لتحديد البرامج والبرامج الفرعيّة وفق معيار النوع الاجتماعي

ثالثا: وضع مؤشرات النوع الاجتماعي لقياس الأداء بالميزانيّة المحليّة المراعية للنوع الاجتماعي

- المرحلة الخامسة: إعداد التقارير حول أداء الميزانيّة المحليّة المراعية للنوع الاجتماعي

وتشمل المرحلة النهائيّة لوضع الميزانيّة المحليّة المراعية للنوع الاجتماعي تضمين مؤشرات قياس الأداء للنوع الاجتماعي بالتقرير السنوي للقدرة على الأداء المرفق بمشروع الميزانيّة المحليّة. ويتمّ إعداد

المشروع السنوي للأداء الذي يتضمّن مؤشرات النوع الاجتماعي بالاعتماد على تقييم وقياس الأداء للسنة الفارطة والمضمّن بالتقرير السنوي للأداء خلال مرحلة غلق الميزانيّة، من جهة، وبالاعتماد على توجّهات السنة القادمة المرتبطة بالأهداف المضمّنة بالبرنامج السنوي للاستثمار من جهة أخرى.

وتمثّل هذه المرحلة الختاميّة في إعداد الميزانيّة المحليّة المراعية للنوع الاجتماعي الإطار المنهجي الذي يمكّن من ربط النتائج والمخرجات المرتبطة بالنوع الاجتماعي في ميزانيّة السنة الفارطة بالأهداف والتقديرات المرغوب تحقيقها في السنة القادمة لضمان تمويل للمساواة يتّسم بالكفاءة والفعاليّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

III. المداخل الرئيسية للنوع الاجتماعي في الميزانيات المحلية

يتمّ إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في الميزانيّة المحليّة حسب التجارب الدوليّة الناجحة بالاعتماد على **"مداخل النوع الاجتماعي"** والتي يمكن تعريفها على أنّها فرص إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في الميزانيّة وهي متاحة في مختلف مراحل مسار الميزانيّة.

الشكل رقم 3: مراحل مسار الميزانيّة المحليّة

وتعزّز معرفة مداخل النوع الاجتماعي في مختلف مراحل الميزانيّة والإلمام بها فرص إدماج مقاربة النوع الاجتماعي صلب الميزانيّة المحليّة.

ومن المحاذير التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار في مجال مداخل النوع الاجتماعي أنّ عدم إدماج هذه المقاربة في مرحلة من مراحل الميزانيّة الثلاثة يؤثّر على إمكانيّة الإدماج ببقية المراحل.

أ- مداخل النوع الاجتماعي في مرحلة التخطيط على المستوى المحلّي

- السهر على تحديد الأسئلة المرتبطة بالنوع الاجتماعي خلال مرحلة التخطيط للميزانيّة المحليّة وذلك عبر مراجعة تقارير الأداء للسنة التي سبقتها والبيانات المراعية للنوع الاجتماعي في الميزانية. وينبغي في هذه المرحلة تحليل وتقييم إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مختلف البرامج والنتائج التي تمّ تحقيقها في مجال تدخّل البلديّة خلال السنة المنقضية.

- وضع استراتيجيات وبرامج مع الأخذ بعين الاعتبار الفوارق المسجّلة والمرتبطة بالنوع الاجتماعي. وينبغي أن تمكّن الاستراتيجيّة من تقليص الفوارق بين الرجال والنساء. على سبيل المثال يمكن أن يمكّن التقليص من عدد ساعات العمل غير المؤجّرة للنساء من المشاركة بشكل أكبر في العمل المؤجّر. ويجب أن يكون مسار التخطيط شفافا وتشاركيّا ويمكّن من مشاركة منظمات المجتمع المدني للتأكّد من أنّ حاجيات المجموعات بمختلف أصنافها قد تمّ أخذها بعين الاعتبار.

- وضع برامج تمكّن من إدماج تمويل الفوارق في مجال المساواة بين الجنسين في مختلف القطاعات التنمويّة.

ب- مداخل النوع الاجتماعي في مرحلة الصياغة الميزانيّة المحلية

- إعطاء تعليمات واضحة بخصوص الميزانية المحليّة المراعية للنوع الاجتماعي عند إصدار المنشور السنوي للميزانيّة.

- التثبّت من أنّ بيانات الميزانيّة المحليّة المرتبطة بالنوع الاجتماعي قد تمّ استخدامها خلال مناقشة الميزانيّة وتمّ اعتبارها شرطا للتقديم الكامل للميزانية.

- إعداد الوثيقة الإطارية للميزانيّة المحليّة وإدراج فقرة خاصة بالميزانية المراعية للنوع الاجتماعي والموارد المخصصة للبرامج الموجّهة للنوع الاجتماعي. ينبغي التأكّد من أنّ الميزانيّة المحليّة تدمج بشكل آلي مقاربة النوع الاجتماعي وأنّ المجالات المرتبطة بحقوق النساء قد تمّ رصد الموارد الملائمة لها.

ج- مداخل النوع الاجتماعي في مرحلة المصادقة على الميزانيّة المحلية

- التأكّد من أنّ البيانات بالميزانية المحليّة التأليفيّة تراعي النوع الاجتماعي عند تسليم الوثيقة الإطارية للميزانية للمجلس البلدي.

- تقديم مشروع الميزانيّة المحليّة مع بيانات الميزانية التأليفية المراعية للنوع الاجتماعي للمجلس البلدي. تتمّ مناقشة البيانات التأليفيّة للميزانية المراعية للنوع الاجتماعي والمصادقة عليها كجزء لا يتجزّأ من ميزانيّة البلديّة.

- إدماج النوع الاجتماعي في مرحلة تنفيذ الميزانيّة المحلية وفي مرحلة المساءلة أيضا ضمن التقارير السنويّة للأداء من خلال إدراج النتائج في مجال مساواة النوع الاجتماعي.

المحور الثاني : نتائج تدقيق

النوع الاجتماعي للبلديّات

تمّ إنجاز تدقيق النوع الاجتماعي لسنة 2018 المتعلّق بتقييم إدماج مقاربة النّوع الاجتماعي بالبلديّات وقد تمّ اختيار كلّ من بلديّة سيدي حسين وبلديّة نابل وبلديّة مدنين وبلديّة طبرقة وهي كلّها بلديّات نموذجيّة أمضت اتفاقيات شراكة مع رابطة الناخبات التونسيّات[8].

[8] تمّ اختيار بلديّة عن كلّ منطقة (تونس الكبرى ونابل ومدنين وجندوبة) لضمان تمثيليّة كافة المناطق المشمولة ببرنامج "من أجل ديمقراطية تشاركيّة وشاملة في تونس" بنتائج تدقيق النوع الاجتماعي للميزانيّات المحلية

وقد تمّ إعداد هذا التقرير بالاعتماد على الزيارات الميدانيّة للبلديّات المعنيّة وعلى ما أفضت إليه المحاورات المباشرة مع أعضاء المجالس البلديّة والكتاب العامين للبلديّات والموظّفات والموظّفين المكلّفين بإعداد الميزانيات البلديّة ومتابعتها والرقابة عليها وعلى ما توفّر من معطيات وبيانات حول الميزانيّات المحليّة وإجراءات إعدادها والمصادقة عليها.

ويهدف التدقيق إلى الوقوف على الوضعيّة الرّاهنة لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي صلب السياسات والميزانيّات المحليّة للبلديّات النموذجيّة وآفاق التحسين الممكنة حتّى يتمّ مأسسة الميزانيّات المحلية داخل المنظومة البلديّة تخطيطا وتنفيذا.

ويلاحظ أنّ الإطار القانوني والترتيبي لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي صلب البلديّات شحيح حيث لم يتمّ تكريس هذا المصطلح بالقوانين والأوامر المتعلّقة بالشّأن البلدي.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مبادرة الميزانيّة المراعية للنوع الاجتماعي التي تبنّتها الحكومة منذ سنة 2015 وبالرغم من الانتكاسة الجزئيّة التي شهدتها خلال مسار المصادقة على مشروع مجلّة الجماعات المحليّة من قبل مجلس نواب الشعب والذي أفضى إلى عدم إقرار هذا الأنموذج من الميزانيّة للجماعات المحليّة، فإنّها قد شهدت انطلاقة جديدة بمقتضى جلسة عمل المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 20 جوان 2018 والذي صادق على "**خطة العمل الوطنيّة لإدماج ومأسسة مقاربة النوع الاجتماعي**" التي تهدف إلى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والميزانيّة من أجل القضاء على جميع أشكال التميز وتحقيق المساواة في التنمية والحقوق والواجبات بين المواطنين والمواطنات في غضون 2020.

وتتنزّل خطّة العمل الوطنيّة التي صادقت عليها الحكومة ضمن أولويّات المخطط الخماسي للتنمية 2016-2020 ومن أهمّ رهاناتها مراجعة القوانين التمييزيّة ودعم المبادرة الاقتصاديّة النسائيّة وتعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسيّة وإدارة الشأن العام، فضلا عن تنفيذ الاستراتيجيّة الوطنيّة لمناهضة العنف ضدّ النساء والفتيات وتدعيم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء.

تمثيليّة النساء بالمجالس البلديّة

بخصوص البلديّات النموذجيّة المشمولة بالتدقيق ولئن كرّس القانون الانتخابي للانتخابات البلديّة مبدأ التناصف الأفقي والعمودي، فقد تبيّن أنّ تطبيق قاعدة النسبيّة المغلقة بصيغة أكبر البقايا كان لفائدة رؤساء القائمات من الرجال على حساب مبدأ التناصف حيث أفرز مجالس بلديّة تبلغ تمثيليّة المرأة بها على التوالي 50% (18 مستشارة من جملة 36 ببلديّة مدنين) و47% (14 مستشارة من جملة 30

ببلديّة نابل و17 مستشارة من جملة 36 ببلديّة سيدي حسين) و46% (11 مستشارة من جملة 24 ببلديّة طبرقة) ممّا يودّي إلى استنتاج أنّ التناصف لا يفضي بالضّرورة إلى المساواة وتكافؤ الفرص.

وانعكست هذه الوضعيّة على رئاسة هذه البلديات حيث أنّ بلديّة واحدة من جملة الأربع بلديات موضوع التقييم تترأسها امرأة وهي بلديّة نابل[9] كما انعكست نسبة تمثيليّة المرأة بالمجالس البلديّة على رئاسة اللّجان القارّة بها. من ذلك مثلا بخصوص بلديّة طبرقة ومن جملة 12 لجنة لا تترأس المرأة سوى 4 لجان فحسب أي بنسبة 33% و5 لجان من جملة 12 لجنة بخصوص بلديّة سيدي حسين تترأسها نساء أي بنسبة 42% وتبقى بلديّة نابل هي الاستثناء من ضمن البلديّات النموذجيّة التي شملها التدقيق حيث ترأست النساء 7 لجان قارّة من جملة 14 لجنة أي بنسبة 50%.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الفصل 210 من مجلّة الجماعات المحليّة قد نصّ على المجالات الوجوبيّة لعمل اللّجان البلديّة واعتبر الفصل المذكور أنّ مجال المساواة وتكافؤ الفرص مجال وجوبي لدرس المسائل المعروضة على المجلس البلدي.

الفصل 210 من مجلّة الجماعات المحليّة:

"يشكل المجلس البلدي إثر تنصيبه عددا ملائما من اللجان القارة لا يقل عددها عن أربعة لجان لدرس المسائل المعروضة على المجلس البلدي على أن تشمل وجوبا المجالات التالية:

- الشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف،
- النظافة والصحة والبيئة،
- شؤون المرأة والأسرة،
- الأشغال والتهيئة العمرانية،
- الشؤون الإدارية وإسداء الخدمات،
- الفنون والثقافة والتربية والتعليم،
- الطفولة الشباب والرياضة،
- الشؤون الاجتماعية والشغل وفاقدي السند وحاملي الإعاقة،
- المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين،
- الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة،
- الإعلام والتواصل والتقييم،
- التواصل اللامركزي.

للمجلس تشكيل لجان غير قارة يعهد إليها بدراسة مواضيع معينة أو تكليف أحد أعضائه بمتابعة ملفات محددة.

تكون تركيبة مختلف اللجان وفقا للتمثيل النسبي لمختلف القائمات الفائزة بمقاعد بالمجلس البلدي، وفيما عدى حالات الاستحالة يراعى تباعا مبدأ التناصف وتمثيلية الشباب وارتباط اختصاص ومؤهلات الأعضاء ومجال عمل اللجنة.

[9] شهدت بلديّة نابل استقالة رئيسة البلديّة في جوان 2019 وتمّ انتخاب رئيسة جديدة للمجلس في جويلية 2019.

باستثناء حالة عدم وجود قوائم انتخابية أخرى، تسند رئاسة اللجنة المكلفة بالشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف إلى أحد أعضاء المجلس البلدي من غير القائمات التي تم من ضمنها انتخاب الرئيس ومساعده الأول."

مقابل ذلك تبيّن أنّ المجلس البلدي بطبرقة قد جمع بين مجالين وجوبيين في لجنة واحدة وهي **"لجنة الديمقراطية التشاركيّة والحوكمة المفتوحة والمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين"** وأسند رئاستها إلى مستشار بلدي. وإنّ عدم تخصيص لجنة تنكبّ على المسائل المتعلّقة بالمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين من شأنه أن يضعف مردوديّة اللّجنة التي تجمع بين المجالين الوجوبيين المذكورين ويثقل كاهلها بمهامّ أخرى متشعّبة مثل مجال الديمقراطيّة التشاركيّة والحوكمة المفتوحة.

لئن يبقى المجلس البلدي سيّد نفسه في تشكيل اللّجان، فإنّ الدّفع بمسألة المساواة بين الجنسين وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي على المستوى المحلي يتطلّبان جهدا وتفرّغا أكثر.

كما تمّت ملاحظة عدم برمجة مسألة النوع الاجتماعي ضمن نقاط التداول بالمجالس البلديّة لكلّ من طبرقة ونابل وسيدي حسين ومدنين منذ تركيزها وإلى موفّى 2018 تاريخ الزيارات الميدانيّة لهذه البلديّات وهو ما يعكس غياب سياسة محليّة لهذه البلديّات في مجال إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات والميزانيات وانكبابها على متابعة التصرّف البلدي في مجالات تقليديّة مثل البنية الأساسيّة والنّظافة والعناية بالبيئة. كما لا تستجيب هذه الوضعيّة إلى متطلّبات إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات والميزانيّات المحليّة وفقا للمعايير الدوليّة والتجارب الناجحة في المجال وخاصّة إعداد بيانات الميزانيّة المحليّة المراعية للنوع الاجتماعي وتضمينها بالوثيقة الإطاريّة للميزانيّة[10].

ولئن تمّت ملامسة وعي لدى المستشارات والمستشارين البلديين وخاصّة الأعوان الإداريين بضرورة إدماج النوع الاجتماعي في الحكم المحلي يعود الى الأثر الإيجابي للدّورات التّدريبيّة الّتي أمّنتها الرّابطة في اطار اتّفاقيات الشراكة، فإنّه يبقى منقوصا ما لم يرافق باستراتيجيّة في المجال يتمّ ضمنها تحديد أهداف المساواة بين المرأة والرّجل وترجمة هذه الأهداف في شكل برامج تنموية محليّة ومقاييس أداء وتخصيص اعتمادات ماليّة لتنفيذ هذه الاستراتيجيّة.

[10] الأساليب المنهجيّة لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات والميزانيّات المحليّة - المحور الأوّل من التقرير : متطلّبات إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والميزانيّة على المستوى المحلي.

كما تبين من خلال التثبّت في محاضر جلسات المجالس البلديّة المشمولة بالتدقيق عدم التطرّق لمسألة النوع الاجتماعي والتحدّيات الّتي تطرحها. وتفسّر هذه الوضعيّة أساسا بعدم اعتماد منهجيّة في التخطيط من اختيار برامج وبرامج فرعيّة وأنشطة ومؤشّرات تراعي الخطوات الخمس لإعداد بيانات الميزانيّة المحليّة المراعية للنوع الاجتماعي[11].

وبإمكان البلديّات العمل على نشر ثقافة المساواة بين الجنسين وذلك بإقرار مساواة النوع الاجتماعي كنقطة قارّة من النّقاط المعروضة على تداول هذه المجالس صلب دوراتها العاديّة وبالتّالي تحليل وضعيّة النوع الاجتماعي على المستوى البلدي وتحديد ميزانيّة مخصّصة للبرامج الفرعيّة الكفيلة بتحقيق المساواة في المجال وفق الأنموذج المرجعي لبيانات الميزانيّة المراعية للنوع الاجتماعي.

الإدارة البلديّة : تحليل توزيع الوظائف بين النساء والرجال بالبلديّات

بخصوص الإطار البلدي، فقد تبيّن ضعف تواجد المرأة بالبلديّات النموذجيّة المشمولة بالتدقيق ممّا يجعل من المساواة في هذا المجال صعبة حيث اتّضح من خلال تحليل توزيع الأعوان في البلديّات حسب الوظيفة والجنس (وفقا للجدول النموذجي عدد 2 - المحور الأوّل من التقرير) أنّ عدد الأعوان الرجال قد بلغ 75% ببلديّة طبرقة و90% ببلديّة مدنين مع ضعف كبير في نسبة التأطير الّتي تتراوح بين نسبة 4% ببلديّة مدنين ونسبة 10% ببلديّتي طبرقة وسيدي حسين وتبلغ أفضلها ببلديّة نابل بنسبة 20,3%.

[11] الأساليب المنهجيّة لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات والميزانيّات المحليّة - المحور الأوّل من التقرير : متطلّبات إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والميزانيّة على المستوى المحلي.

وتؤدّي هذه الوضعيّة إلى تقليص حظوظ المرأة في التواجد في موقع القرار الإداري البلدي وتحمّل المسؤوليات حيث تمّت ملاحظة تمتّع امرأة وحيدة بخطّة وظيفيّة ببلديّة مدنين مقابل 6 خطط وظيفيّة أسندت للأعوان من الرّجال.

كما تمّت ملاحظة ضعف انتفاع المرأة ببرامج التكوين والتدريب (بلديّة سيدي حسين مثلا) وتوجيه هذه البرامج لأصحاب الخطط الوظيفيّة من الرّجال خاصّة.

هذا ويشكّل التوازن بين الحياة المهنيّة والحياة العائليّة للنساء الموظّفات بالبلديّات تحدّيا يستدعي الإحاطة والدعم. حيث ولئن وفّرت بلديّة سيدي حسين مقرّا لإجراء الفحوصات الطبيّة، فإنّ إحكام تقسيم العمل بين الأعوان من جهة والعمل على إحداث رياض أطفال بلديّة من جهة أخرى تعتبر من العوامل المساعدة على بلوغ التوازن المهني والعائلي للموظّفات البلديّات.

التوصية

من شأن تمكين المرأة الموظّفة من نفس فرص نظيرها الرجل في التكوين وتحمّل المسؤوليّة أن يقلّص الفوارق بينهما.

ومن شأن العمل على خلق توازن بين الحياة العائليّة والحياة المهنيّة للنساء الموظّفات أن يسهم في تطوير العمل داخل الإدارة البلديّة.

مراعاة السياسات البلديّة والاستثمار البلدي للنوع الاجتماعي

لم يتبيّن من خلال البرامج الاستثمارية للبلديات النموذجيّة المشمولة بتدقيق النوع الاجتماعي تفعيل أحكام الفصل 106 من مجلّة الجماعات المحليّة الذي نصّ على أنّ مخطّطات التنمية المحليّة يؤخذ عند المصادقة عليها بعين الاعتبار لمسألة المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين. حيث تبيّن أنّ هذه البرامج تمحورت حول مسائل عامّة متعلّقة خاصّة بالنظافة والعناية بالبيئة.

ولئن مكّنت مجلّة الجماعات المحليّة البلديات من مجال تدخّل واسع في البرمجة والتخطيط، فإنّ المخطّطات الاستثماريّة للبلديّات النموذجيّة والتي شملتها عمليّة التدقيق لم يبرز فيها البعد الاستشرافي

والاستراتيجي واقتصرت هذه المخططات على التدخّل السنوي خاصّة في مجالات البنية الأساسيّة والنظافة والتهيئة العمرانيّة ممّا لم يسمح بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي بها.

ويتطلّب إدماج النّوع الاجتماعي صلب المخطّط البلدي للتنمية ضبط خطّة ذات مصلحة محليّة تحظى بمصادقة المجلس البلدي ويُعهد للّجنة المكلّفة بالمساواة بين الجنسين متابعة تنفيذها وإعلام المجلس البلدي بالمعوقات في المجال وهذا ما يدعّم ضرورة أن تكون هذه المسألة من النقاط القارّة الّتي يتداول حولها المجلس.

ولئن يعتبر انطلاق بلديّة سيدي حسين في إنجاز مشروع **"تشريك الشباب في العمل البلدي"** بادرة تستحقّ التشجيع والتثمين، فإنّ مثل هذه المبادرات تكون لها قيمة مضافة وفائدة أوسع بالعمل على تشريك المرأة في العمل البلدي وتدريبها على متطلّبات الحوكمة المحليّة والتشاركيّة.

ومن شأن وجود لجنة للتفكير والتخطيط الاستراتيجي والاستشراف ضمن اللجان البلديّة أنّ يمكّن من إعداد الأرضيّة الضروريّة لإطلاق مثل هذه المبادرات والعمل على إنجازها في إطار مخطّط محليّ يكرّس ما تمّ التنصيص عليه بالمخطّط التنموي الوطني 2016-2020 من إدماج لمقاربة النوع الاجتماعي في العمل التنموي تخطيطا وبرمجة وتقييما بهدف القضاء على جميع أشكال التمييز بين الرجل والمرأة وتحقيق المساواة بينهما في الحقوق والواجبات.

وجدير بالتنويه كذلك أنّ بلديّة مدنين قد تولّت تنظيم ورشة عمل جهويّة حول **"آليات المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين في العمل البلدي"** وإعداد خطّة عمل مشتركة بالتعاون مع مكوّنات المجتمع المدني. لكنّ مثل هذه المبادرات تبقى، على أهمّيتها، منقوصة لعدم انصهارها ضمن خطّة بلديّة استراتيجيّة مجسّدة في برامج وأهداف وأدوات قيس للأداء والتقييم بما يسمح بتنفيذها ومتابعتها وقياس أثرها الحقيقي على مساواة النوع الاجتماعي.

وأفرزت عمليّة التدقيق أنّ البلديّات المشمولة بالتقييم تشكو نقصا في المرافق الأساسيّة من ذلك وجود أحياء لم يتمّ ربطها بشبكة تطهير المياه المستعملة (لا سيّما منطقة بيرين بسيدي حسين التي تضمّ حوالي 15 ألف نسمة ومنطقة سيدي الزهار فيما لم يبلغ ربط منطقة برج شاكير بالشبكة غير

25%ومنطقة الحدائق غير 45%) فيما تبلغ نسبة ربط الأحياء بالشبكة ببقيّة البلديّات المعنيّة نسبا متراوحة بين 94% (بلديّة نابل) و30% (بلديّة طبرقة) وهي مسألة على غاية الأهميّة في مجال إدماج مقاربة النوع الاجتماعي لما يمثّله عدم الربط بشبكة تطهير المياه المستعملة من خطر على الصحّة العامّة للنساء والرّجال والشباب والشابات والأطفال على حدّ السواء.

كما تمّت ملاحظة وجود إشكاليات لتصريف مياه الأمطار ببلديّة سيدي حسين (خاصّة على مستوى الطريق المحلية 539 والطريق المحلية 578 والطريق الجهويّة 39) وهي وضعيّة من شأنها أن تتسبّب في حدوث مشاكل وصعوبات بمناسبة نزول الأمطار خاصّة على مستوى استعمال الطرقات المؤدية لمنطقة برج شاكير ومنطقة بيرين وأهميّة العنصر النسائي العامل بهذه المناطق.

وهو شأن التنوير العمومي بالمناطق المذكورة (لم تتعدّ نسبة التغطية 65% بمنطقة بيرين و45% بكلّ من منطقة الحدائق ومنطقة برج شاكير ومنطقة سيدي الزهار) والذي يعتبر عاملا من العوامل المشجّعة على انتشار الجريمة بما يقلّص من الشعور بالأمان خاصّة للفئات من صنف النساء والفتيات وذوي الاحتياجات الخصوصيّة. ويجدر التذكير في هذا الصدد أنّ أهميّة هذه المسألة قد جعلت من المشرّع صلب مجلّة الجماعات المحليّة يعتبر الإنفاق البلدي بشأنها من النفقات الوجوبيّة لكلّ البلديات.

وتشكو بلديّة طبرقة من نقص على مستوى البنية الأساسيّة حيث لا تتجاوز نسبة تغطيّة المنطقة البلديّة بالطرقات المعبّدة 45% وبقنوات الصرف الصحّي 30% كما أنّ مثال التهيئة الترابيّة في حاجة ماسّة للمراجعة لإدماج مناطق التوسّع حيث أنّه لا يغطّي سوى 15% من جملة التقسيم الترابي لبلديّة طبرقة.

ولئن يتوفّر بالمنطقة البلديّة بطبرقة منطقتين صناعيّتين فإنّ مسالك التنقّل خاصّة منها الريفيّة تستدعي العمل على تحسين البنية التحتيّة للطرقات من جهة والعمل على توفير وسائل نقل للعاملات خاصّة.

وتمثّل هذه المجالات محاور محتملة لبرامج النوع الاجتماعي ببلديّة طبرقة وبقيّة البلديّات باعتبار أهمّيتها البالغة في تحقيق مساواة النوع الاجتماعي.

التوصية

من شأن تفعيل مقتضيات الفصل 156 من مجلّة الجماعات المحليّة أن يمكّن من إنجاز برنامج

إدماج النوع الاجتماعي وذلك بتخصيص مهمّة تعنى بتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين وبرصد اعتمادات سنويّة صلب ميزانيتها لتنفيذ خطّتها.

الفصل 156 من مجلّة الجماعات المحليّة:

"تعمل الجماعات المحلية على رصد الاعتمادات بميزانياتها السنوية حسب مهمات وبرامج لإنجاز مخطط التنمية وأمثلة التهيئة. وتأخذ بعين الاعتبار النفقات الوجوبية وضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين الجنسين بناء على ما يتوفر لديها من معطيات إحصائية.
تشمل المهمات مجموعة من البرامج التي تندرج ضمن تجسيم خطة ذات مصلحة وطنية أو جهوية أو محلية.
يضبط تبويب المهمات والبرامج والمهمات بمقتضى أمر حكومي يتخذ بناء على اقتراح من المجلس الأعلى للجماعات المحلية وبناء على رأي المحكمة الإدارية العليا.
تحرص الجماعات المحلية على تقييم تنفيذ ميزانيتها في نطاق إنجاز مخطط التنمية وأمثلة التهيئة بواسطة مختصين في التدقيق والتقييم على الأقل مرة كل ثلاث سنوات وتنشر نتائج التقييم على الموقع الالكتروني للجماعة المحلية المعنية."

الدعم البلدي للجمعيات

تبيّن من خلال عمليّة التدقيق عدم مراعاة النوع الاجتماعي فيما يتعلّق بالتدخّل العمومي والمنح المسندة للجمعيات المحليّة حيث من جملة المبالغ المخصّصة للمنح الّتي تمّ إسنادها سنة 2018 من قبل البلديّات المعنيّة استأثرت جمعيات رياضيّة تنشط في مجال كرة القدم بالنصيب الأوفر (بلديّة مدنين وبلديّة طبرقة) ولم تتمتّع الجمعيات المهتمّة باحتياجات النساء والفتيات بأي تمويل عمومي ببلديّة طبرقة وبلديّة سيدي حسين مقابل 4% فحسب ببلديّة مدنين.

التوصية

من شأن العمل على توزيع المنح العموميّة بالتساوي بين الجمعيات التي تستجيب لاحتياجات الرجال وتلك التي تلبّي حاجيات النساء أن يقلّص التفاوت ويحقّق المساواة بين الجنسين في الإنفاق البلدي.

المعوقات والنقائص

من بين معوقات وضع مخطّط محلّي لتحديد الأولويات في مجال مساواة النوع الاجتماعي على مستوى البلديات المشمولة بالتقييم غياب معطيات وإحصائيات متعلّقة بالنوع الاجتماعي على مستوى كلّ بلديّة وعلى مستوى كلّ منطقة بلديّة وذلك خلافا للمتطلّبات والمعايير الدولية وأفضل الممارسات في المجال لا سيّما المتعلّقة بإعداد بيانات الميزانيّة المراعية للنوع الاجتماعي وتحليل وضعيّة النوع الاجتماعي وتحديد الانشطة والبرامج التي ستنفّذها البلديّة لتحقيق المساواة.

وتقتصر عمليّة إعداد البيانات بالبلديّات المعنيّة على استغلال التطبيقات الإعلاميّة المتوفّرة والتي لا تمكّن من إدماج مقاربة النوع الاجتماعي ومتابعته باستثناء تطبيقة وحيدة محليّة ببلديّة نابل (تطبيقة دروب)، حيث تبيّن أنّ بقيّة التطبيقات الإعلاميّة الوطنيّة (أدب، إنصاف، التصرّف في موارد الميزانيّة، مدنيّة، رشاد ...) لا تمكّن من إستخراج معطيات مصنّفة حسب النوع الاجتماعي.

ولا تمكّن هذه الوضعيّة المجالس البلديّة من معلومات وإحصائيات تتعلّق بالنوع الاجتماعي حيث أنّ تطبيقات أدب ومدنيّة وإنصاف وهي كلّها منظومات وطنيّة لا تسمح بتقديم مخرجات حول الرّجال والنساء ولا يتوفّر للبلديات المعنيّة سوى إحصائيات عامّة حول السكن والسكّان من لدن المعهد الوطني للإحصاء.

التوصية

من شأن إعداد معطيات وبيانات مصنّفة حسب النوع الاجتماعي وفقا للمتطلّبات المنهجيّة لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والميزانيّات المحليّة حسب التجارب الدوليّة الناجحة أنّ يمكّن صاحبات وأصحاب القرار البلدي من قاعدة بيانات بما يوفّر لوحة قيادة تساعد المجلس البلدي على إتّخاذ القرار المناسب لتحقيق المساواة بين الجنسين.

الملحق عدد 1 : معجم المصطلحات الخاصة بالميزانيّة المراعية للنوع الاجتماعي

- **النوع الاجتماعي:** هو مصطلح يشير إلى الأدوار والسلوكيات والأنشطة والصفات التي يعتبرها مجتمع ما ملائمة للرجال والنساء في وقت معين. ويشير هذا المصطلح إلى الاختلافات الاجتماعية بين النساء والرجال التي يتم اكتسابها والتي من المرجح أن تتغير مع مرور الوقت وهي متغيرة إلى حد كبير داخل الثقافات وبين الثقافات المختلفة.
- **مقاربة النوع الاجتماعي:** هي مقاربة تهدف إلى بلوغ أهداف المساواة بين الرّجال والنساء والقضاء على كافة أشكال التمييز ضدّ النساء والفتيات.

- **تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي:** هو عملية تقييم أثر النوع الاجتماعي في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات وتهدف إلى تركيز اهتمامات النساء والرجال وتجاربهم على بعد متأصل في كافة مجالات التنمية.

- **الميزانيّة المراعية للنوع الاجتماعي:** هي طريقة للتثبّت إلى أيّ مدى يتمّ تحويل النفقات العموميّة نحو تحقيق هدف المساواة بين الجنسين أو مدى الاقتراب من هذا الهدف. وهي ليست ميزانيات خاصة بالنساء، بل هي إدماج لمبدأ المساواة بين الجنسين في الميزانيات التي تهدف لتحقيق التنمية لكلا الجنسين.

- **مبادرات الميزانيّة المراعية للنوع الاجتماعي:** هي المبادرات التي تقوم بها جهات رسميّة كالحكومات والبرلمانات أو غير رسميّة كمنظمات المجتمع المدني لإرساء نظام في ميزانيّة الدولة أو الجماعات المحليّة يعتمد مقاربة النوع الاجتماعي. ويمكن أن تكون المبادرة فرديّة أو مختلطة من قبل الجهات المذكورة.

- **مأسسة الميزانيّة المراعية للنوع الاجتماعي:** تعتبر من أهمّ مفاتيح النجاح لمبادرة الميزانيّة المراعية للنوع الاجتماعي وترتكز بالأساس على وضع إطار قانوني ومؤسساتي ملائم لإدماج النوع الاجتماعي في الميزانيّة.

- **تدقيق النوع الاجتماعي:** هو تدقيق اجتماعي يختلف عن بقية أصناف التدقيق الإداري والمالي. وهو عبارة عن مسار تشاركي للتقييم الذاتي يتطلب جمع وتحليل البيانات والمعطيات ويعتمد تقنيات التحليل الكمي والنوعي. ويهدف إلى تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في مجال المساواة بين الجنسين كما يساهم في نشر ثقافة إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج. وتوفّر نتائج التدقيق قاعدة لتشخيص الثغرات والصعوبات والعوائق في مجال تكريس هذه المقاربة كما يقدّم التدقيق التوصيات اللازمة للتحسين فضلا عن عرض الممارسات الفضلى في مجال تحقيق تمويل المساواة.

- **تحليل النوع الاجتماعي:** يساعد هذا التحليل على تعزيز قاعدة البيانات المتعلقة بالميزانية التي تراعي النوع الاجتماعي، التي تستخدم لتوجيه صياغة السياسات وتنفيذها وتقييمها. وينبغي أن يتضمن تحليل النوع الاجتماعي الشامل للميزانية تقييما لعناصر الموارد والنفقات في الميزانية، مع التركيز على أثر تدفقات الموارد والنفقات حسب النوع الاجتماعي.

- **مداخل النّوع الاجتماعي:** هي فرص إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في الميزانيّة وهي متاحة في مختلف مراحل مسار الميزانيّة.

- **تصنيف البيانات حسب معيار النوع الاجتماعي:** هي مرحلة تسبق تبويب النفقات صلب الميزانيّة المراعية للنوع الاجتماعي وتشمل تصنيف المستفيدين من السياسات القطاعيّة أو الخدمات بالإضافة إلى تصنيف مقدّمي هذه الخدمات.

- **النفقات الموجهة بشكل مباشر للنوع الاجتماعي:** تشمل هذه النفقات الاعتمادات المرصودة في الميزانيّة والموجّهة للبرامج والمشاريع والأنشطة التي تستهدف تلبية حاجيّات النوع الاجتماعي. ويكون المستفيدون من هذه الاعتمادات فئات معيّنة وفق معيار النوع الاجتماعي.

- **النفقات التي تعزّز مساواة النوع الاجتماعي:** تشمل هذه النفقات الاعتمادات المرصودة في الميزانيّة والتي تهدف إلى التمكين الاقتصادي للنساء.

- **النفقات المحايدة أو المشتركة:** تشمل النفقات العامّة المرتبطة بالخدمات العموميّة المقدّمة للمواطنين والمواطنات وبالتالي فهي نفقات مشتركة لكلا الجنسين وهي نفقات غير مباشرة باعتبارها متاحة لكليهما.

- **مؤشرات النوع الاجتماعي:** نحتاج في إطار الميزانيّة المراعية للنوع الاجتماعي إلى مؤشرات وبيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي لتنفيذ عمليّة التحليل وإثراء التقييمات المرتبطة بها. كما نحتاج أيضا إلى مؤشرات تراعي الفوارق بين الجنسين لتقييم نتائج وآثار إدماج النوع الاجتماعي في الميزانيّة. ويمكن أن تكون المؤشرات كمية من خلال مقاييس للكميات والأرقام والنسب أو نوعية كالتصورات والآراء والأحكام.

- **التقييم القبلي للسياسات المراعية للنوع الاجتماعي:** هي عمليّة فحص للسياسات بالاعتماد على عناصر تقييم للتحقق من مدى مشاركة النساء في صياغتها وتنفيذها وأثر الخدمات الموجّهة للنساء.

- **التقييم البعدي لمبادرة الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي:** يتمّ إجراؤه إثر وضع مبادرة الميزانيّة المراعية للنوع الاجتماعي وذلك بالاعتماد على جملة من الآليات من أهمّها تدقيق النوع الاجتماعي وفحص النفقات والتحليل المصنّف حسب الجنس لتأثيرات النفقات العموميّة.

الملحق عدد 2 : المذكرة التوجيهيّة حول تدقيق النوع الاجتماعي للبلديّات النموذجيّة

Note méthodologique relative au projet
« Pour une démocratie inclusive et participative en Tunisie » sur le thème
«Audit Genre des municipalités pilotes »

1. Introduction

Cette note a pour objectif de préparer la prestation de formulation de projet relatif à une démocratie inclusive et participative en Tunisie sur le thème Audit Genre des municipalités pilotes et financé par l'Union Européenne UE instrument IEDDH et réalisé par la Ligue des Électrices Tunisienne LET qui a sélectionné seize (16) municipalités pilotes pour promouvoir l'approche Genre et pour l'intégration de la Budgétisation Sensible au Genre (BSG) dans le processus de préparation, d'exécution et d'évaluation des budgets municipaux. Elle comprend donc des précisions sur la conduite de l'Audit Genre et le déroulement de la mission (vision, objectifs, etc.)

2. Contexte national

Il sied de noter qu'il n'existe pas une politique publique, stricto sensu, relative au genre. Néanmoins, il existe certains textes qui traitent de cette question et quelques passages timides dans le plan de développement.

Le cadre législatif et réglementaire relatif aux budgets de municipalités se basant sur une logique de moyens et néglige la question de genre dans les différentes phases (planification, préparation, exécution et contrôle). Toutefois, cette question trouve quelques réponses dans le projet de la nouvelle loi organique du budget de l'État (LOB) et le nouveau code des collectivités locales.

En ce qui concerne la nouvelle LOB une articulation entre planification et budgétisation en matière de la BSG va voir le jour avec l'article 17 qui dispose dans son dernier alinéa que « *le chef du programme veille à l'adoption de l'approche genre dans la détermination des objectifs et des indicateurs* »[112].

Une fois adoptée, la nouvelle approche va substituer la logique de résultats à la logique de moyens, et au niveau de la logique de résultats les objectifs seront arrêtés en partant des besoins et des priorités, une telle approche va permettre l'introduction d'une budgétisation axée sur le genre, avec bien évidement une volonté politique favorable.

Une telle révolution va orienter, certainement, les budgets des municipalités axés sur les résultats. En effet, le nouveau code des collectivités locales traite de cette question d'articulation sous l'angle équité et égalité des chances dans ses articles 106 (*les plans de développement locaux prennent en considération l'équité et l'égalité des chances entre les sexes*[13]), 109 (*l'État s'engage à … soutenir les projets d'intégration effective de la femme dans la vie économique et sociale via des contrats conclu à cet effet avec la collectivité locale*[14]), 156 (*la collectivité locale œuvre à allouer les crédits dans ses budgets annuels selon des missions et des programmes pour la réalisation du plan de développement et les plans d'aménagement. Elle prend en considération les dépenses obligatoires et la nécessité de réaliser la justice sociale et l'égalité des chances entre les sexes sur la base des données statistiques disponibles*[15]), 210 (*le conseil municipal doit obligatoirement créer une commission dédiée à l'équité et l'égalité des chances entre les sexes*[16]) et 40 (*en matière de*

[12] Traduction non officielle
[13] Traduction non officielle
[14] Traduction non officielle
[15] Traduction non officielle
[16] Traduction non officielle

coopération internationale, les conventions signées couvrent, entre autre, l'égalité entre les sexes[17]).

Il sied aussi de rappeler les principaux textes à caractère général en la matière :

- Loi N° 86-85 du 12 juillet 1985 portant ratification de la convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes.

- Le décret-loi n°2011-103 du 24 octobre 2011, portant autorisation de ratification du retrait d'une déclaration et des réserves émises par le gouvernement tunisien et annexées à la loi n° 85 -68 du 12 juillet 1985, portant ratification de la convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes

- Décret gouvernemental n° 2016-626 du 25 mai 2016, portant création du conseil des pairs pour l'égalité et l'équivalence des chances entre la femme et l'homme.

- Décret gouvernemental n° 2018-611 du 26 juillet 2018, portant création du prix national pour la meilleure initiative réalisant l'égalité et l'équivalence des chances entre les femmes et les hommes.

3. Objectif de la mission

La mission a pour objectif de réaliser quatre (4) Audit Genre par an pour un total de douze (12) audits sur la période 2018-2020 dans les gouvernorats de Tunis, Nabeul, Jendouba et Médenine.

Cette mission va s'interroger sur les politiques locales et les problématiques spécifiques aux femmes et son degré d'intégration au niveau communal. La mission est sanctionnée par la production de quatre (4) rapports d'audit qui vont mettre l'accent sur l'effort employé pour l'adoption et l'application de l'approche genre dans le travail municipal et plus précisément dans la budgétisation de la dimension genre en termes de prévision et d'exécution du budget communal dans cette optique.

Cette mission va permettre donc d'identifier les rôles, responsabilités et compétences des différentes parties prenantes intervenant à chaque étape dans le travail municipal.

Cette mission va permettre ensuite d'analyser le niveau d'intégration de l'approche genre au sein des processus de planification et de budgétisation (disponibilité des données désagrégées par sexe et indicateurs d'inégalité femme-homme, utilisation de ces données, analyse des inégalités et les besoins sensibles au genre…) au niveau des municipalités ciblées.

Par ailleurs, la mission va permettre d'identifier les besoins en matière de formation et de sensibilisation pour l'intégration de l'approche Genre, d'une part, et d'animer des ateliers de restitution pour expliquer les Outputs de l'audit. Les outputs de l'audit vont contenir des objectifs, résultats, activités et indicateurs de suivi et de performance mesurant la mise en œuvre de l'approche Genre.

4. Approche

[17] Traduction non officielle

L’analyse se fera selon l’approche de Mainstreaming qui consiste à procéder par une analyse différenciée selon le genre en comparant l’incidence des dépenses sur les femmes et les hommes. Pour accomplir cette tâche on va utiliser, entre autres, en matière des dépenses locales les outils suivants :

- Evaluation sexospécifique des dépenses en les comparant avec les orientation du code des collectivités locales et le plan de développement 2016-2020;

- Evaluation des bénéficiaires via le choix des dépenses pour chaque commune en demandant aux bénéficiaires d’évaluer les dépenses qui sont censées répondre à leur besoin;

- Analyse de l’incidence des dépenses par la ventilation deces dépenses selon le sexe.

En matière de planification communale, on va analyser les possibilités d’intégration du genre dans la planification des projets et l’exécution des plans locaux via le budget annuel. Dans la même optique on va mesurer le degré d’implication des femmes dans l’approche participative en matière de planification.

Par ailleurs, la meilleure méthode d’intégration de l’approche Genre passe par la budgétisation sensible au genre. En effet, la BSG utilise le budget comme un outil permettant de dévoiler les inégalités entre les sexes et de mesurer les crédits alloués avec les priorités des femmes et des hommes dans le contexte local. A cette fin on va analyser les budgets des municipalités pilotes pour détecter le degré de sensibilité au genre et les pistes d’intégration de la dimension genre au sein de ces budgets et le potentiel de la BSG dans chaque municipalité ciblé.

الملحق عدد 3 : منهجيّة تدقيق النوع الاجتماعي

(تمّ تقديمها خلال الندوة الصحفيّة للرابطة بتاريخ 12 ديسمبر 2018)

التقييم الجندري للبلديات

1

مفهوم التدقيق الجندري

2

- التدقيق الجندري أو تدقيق النوع هو تدقيق إجتماعي ويختلف عن بقية أصناف التدقيق الإداري والمالي.
- عبارة عن مسار تشاركي للتقييم الذاتي.
- يتطلب جمع وتحليل البيانات والمعطيات داخل البلدية وخارجها.
- تقنيات التحليل الكمي والنوعي.

غاية وأهداف التدقيق

3

- يساهم في تطوير قدرات البلدية وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف وتقييم أنشطتها في مجال المساواة بين الجنسين.
- نشر ثقافة إدماج البعد الجندري في السياسات المحلية والبرامج البلدية وهياكل التسيير والإشراف.
- يمكن من التأكد من نجاعة الممارسات والآليات الإدارية الموجودة لضمان مساواة النوع الإجتماعي.
- من متابعة وتقييم التقدم المسجل في مجال التنمية المحلية المعتمدة على البعد الجندري.
- تحديد المعلومات والمعطيات والممارسات وأنماط السلوك التي تسهم إيجابيا في غرس الفكر الجندري صلب البلدية.

غاية وأهداف التدقيق

4

- تشخيص الثغرات والصعوبات والعوائق في المجال.
- تقديم توصيات للتحسين والتجديد في حدود الإمكان.
- عرض الممارسات الفضلى الممكنة من تحقيق عدالة بين الجنسين.

غاية وأهداف التدقيق

5

- تضمن نتائج التدقيق في تقرير يحتوي على التوصيات الممكنة من تحسين أداء البلدية في مجال التناصف والمساواة بين الجنسين.
- التقرير يكشف قدرة البلدية ومدى إنخراطها والتزامها في المجال ويحدد إحتياجات التكوين حول النوع الإجتماعي وآليات غرس الفكر الجندري ويقدم إقتراح خطة عملية لإدماج النوع الإجتماعي والموارد المالية اللازمة.

إستراتيجية إدماج النوع الإجتماعي: مخطط التنمية

6

- المحور الثالث: التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي
- التصنيف حسب النوع الاجتماعي كوسيلة لإضفاء نجاعة أكبر على البرامج التنموية ودعم أثرها الإيجابي على المرأة كآلية لتقييم الفجوات والتمييز المبني على النوع.
- إحداث مندوبيات جهوية لشؤون المرأة والأسرة بجميع الولايات وارساء شبكة النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص تعنى بإدماج مقاربة النوع الإجتماعي فيالتخطيط والبرمجة.
- إمضاء إتفاقية لتنفيذ برنامج تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة والذي يرتكز على مأسسة النوع الإجتماعي ودعم التمكين الإقتصادي والسياسي للمرأة والتصدي للعنف المبني على النوع الإجتماعي.

منهجيّة التدقيق

7

- الأعمال التحضيريّة للتدقيق
- الإنطلاق في عمليّة التدقيق
- أثناء عمليّة التدقيق
- في نهاية التدقيق
- بعد التدقيق

الأعمال التحضيريّة التدقيق

8

- دعوة منسّق التدقيق الجندري البلديات المعنيّة
- إبرام إتّفاقيات
- إختيار البلديات وموافقتها على عمليّة التدقيق
- تعيين مسؤول تواصل من قبل البلديات
- إستعداد البلديات التدقيق
- جمع الوثائق والمعطيات حول موضوع التدقيق
- دراسة الوثائق والمعطيات

الإنطلاق في عمليّة التدقيق

9

- عقد إجتماعات مع المسؤولين البلديين
- عقد إجتماعات مع المسؤول المكلّف بالتواصل
- عقد لقاءات مع الإطارات البلديّة

أثناء عمليّة التدقيق

10

- التدقيق في الوثائق والمعطيات المتحصّل عليها ومناقشة نتائجها
- محاورات مع المجلس البلدي
- محاورات مع الكاتب العام للبلديّة ورؤساء المصالح والأعوان الإداريين والأعوان الفنيين بالبلديات
- على الميدان: تشاور وإستشارات مع المنظمات المساندة

في نهاية التدقيق

11

- إعداد ملخّص لنتائج التدقيق
- حصص تواصل على مستوى المجلس البلدي
- حصص تواصل على مستوى الأعوان البلديين

بعد التدقيق

12

- إعداد تقرير التدقيق
- متابعة التوصيات من قبل البلديات

الملحق عدد 4 : ملخّص تقرير تدقيق النوع الاجتماعي باللغة الفرنسيّة

Description

Dans le cadre d'une mission ordonnée par la LET (Ligue des électrices tunisiennes) quatre (4) audits genre ont été réalisés dans les gouvernorats de Tunis (municipalité de Sidi Hassine), Nabeul (municipalité de Nabeul), Jendouba (municipalité de Tabarka) et Médenine (municipalité de Médenine).

Objectifs

- Intégrer l'approche genre dans les plans d'investissement communaux ;
- Impliquer les femmes et intégrer le genre dans le processus d'élaboration budgétaire ;
- Utiliser le budget pour financer la dimension genre;
- Analyser l'impact du budget sur l'égalité des sexes ;

Analyse

- Il a été constaté une certaine inégalité entre les chances sur le plan professionnel dans l'administration communale ; en effet, l'égalité des sexes dans la structure et l'administration communales est loin d'être acquise, à titre indicatif le nombre des employés de sexe masculin est aussi beaucoup important que les femmes (75% à Tabarka et 90% à Médenine).

La disparité sur le plan de la répartition des employés entre fonctionnaires et agents d'une part et ouvriers d'autre part est aussi flagrante ce qui explique en partie le faible taux d'encadrement dans les municipalités auditées qui se fixe à une moyenne de 10% (4,2% à Médenine contre 20,3% à Nabeul)

Le fait que les femmes soient minoritaires en nombre (90 hommes contre 10 femmes à Médenine) influence considérablement l'inégalité au niveau de la consommation des crédits relatifs à la rémunération ; en effet, les quatre budgets communaux dans ses articles relatifs à la rémunération bénéficient largement aux hommes, idem en ce qui concerne les indemnités de fonction en raison du fait que l'octroi des emplois fonctionnels soit orienté d'une façon claire aux hommes (6 chefs de services hommes contre une seule femme chef de service à Médenine)

En outre, les femmes sont légèrement moins payés malgré l'égalité légale en matière de traitement de salaires et on a constaté un léger déséquilibre en la matière en raison de l'indemnité familiale et de l'indemnité pour salaire unique que bénéficient les employés hommes et rarement accordées aux employés femmes.

Les femmes sont aussi moins formées, selon les témoignages surtout à Sidi Hassine, et moins disponibles (pour des raisons familiales) ce qui affecte directement leur égalité des chances en

matière d'avancement de carrière et d'ascension aux postes de responsabilité au sein de l'administration communale (chef de service, sous-directeur, directeur).

Recommandation

- **Permettre aux femmes de faire évoluer leur carrière (égalité des chances en matière de formation, les emplois fonctionnels).**
- **Produire annuellement des documents sur l'égalité professionnelle dans les services de la municipalité.**

Sur le plan de la stratégie communale, le document du plan d'investissement communal ne permet pas d'analyser l'inégalité en matière de genre, les quatre communes ne produisent pas des statistiques ventilé par sexe ce qui rend les inégalités en matière de genre invisibles.

Ce manque de visibilité dans les orientations et priorités des conseils municipaux à l'occasion de préparation du plan de développement annuel rend le budget communal aveugle à cette question.

Cette réalité méconnaît l'obligation annoncée par l'article 106 du code des collectivités locales selon lequel les plans de développement locaux prennent en considération l'équité et l'égalité des chances entre les sexes.

Recommandation

- **Produire des documents traduisant les inégalités sur le développement local.**
- **Sensibiliser les habitants pour orienter les choix d'investissement désormais basés sur l'approche participative.**

Le budget communal des quatre municipalités est répartit entre deux titres (1 et 2) un réservé au fonctionnement et l'autre à l'investissent selon une nomenclature nationale dans laquelle on ne trouve pas des actions spécifiques ciblant le genre malgré la possibilité légale (code des collectivités locales) de voter un budget par objectifs basé sur des programmes et actions.

L'intervention publique communale (l'octroi des subventions) est orientée vers des associations à vocation masculine et ne tient pas en compte l'approche genre (4% à Médenine et 0% à Sidi Hassine).

Recommandation

Veiller à ce que le financement octroyé aux associations (intervention publique) bénéficie aux associations féminines comme masculines.

En plus, le système d'information et les applications informatiques au sein des municipalités auditées ne permettent pas de présenter des données selon l'approche genre. Toutes les applications nationales (ADEB, INSAF, RACHED, RAFIK, GRB, MADANIA) ne sont pas ventilées par sexe, et seules quelques applications locales peuvent produire des données genrées (DOUROUB et OUJOUR à la commune de Nabeul).

Par ailleurs, les quatre conseils municipaux ont créé des commissions dédiées à l'équité et à l'égalité des chances entre les sexes mais ces commissions sont inactives (Nabeul), moins actives (Sidi Hassine et Tabarka) et seule une commission commence à promouvoir la question de genre en partenariat avec la société civile (Médenine).